الأمم المتحدة

E/C.19/2006/4/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 March 2006
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الخامسة
نيويورك، ١٥ - ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦
البند ٤ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*
الأولويات والمواضيع الجارية: العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم
المعلومات الواردة من الحكومات

مذكرة من الأمانة العامة

حكومة الدانمرك وحكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي

موجز

إن بناء الشراكات مع الشعوب الأصلية هو محور رئيسي لبرنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم الذي أقرته الجمعية العامة (A/60/270). وابتغاء دعم منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بتحديد الممارسات السليمة للشراكات مع الشعوب الأصلية، استضافت حكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي، بالتعاون مع الحكومة الدانمركية، حلقة عمل عن رؤى الشراكات للعقد الثاني. وعُرضت طائفة واسعة من ضروب الشراكات مع الشعوب الأصلية تغطي حالات متنوعة في حلقة العمل وقُدمت توصيات أساسية في الدورة الخامسة للمنتدى الدائم. ويرد تقرير حلقة العمل ضمن هذا التقرير.

* E/C.19/2006/1.

290306 290306 06-26681 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٣
ثانيا – تنظيم الأعمال	٢-١٠	٣
ألف – الحضور	٢-٤	٣
باء – الوثائق	٥	٤
جيم – افتتاح حلقة العمل	٦	٤
دال – انتخاب أعضاء المكتب	٧	٤
هاء – إقرار جدول الأعمال	٨	٤
واو – إقرار النتائج والتوصيات	٩	٤
زاي – اختتام حلقة العمل	١٠	٥
ثالثا – ملاحظات	١١-٣١	٥
رابعا – الاستنتاجات والتوصيات	٣٢-٧٦	١٣
المرفقات		
الأول – جدول الأعمال		٢٢
الثاني – الوثائق		٢٥
الثالث – الحضور		٢٧

أولا – مقدمة

١ – عرَّف برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (A/60/270) بوضوح الشراكة بأنها طريقة فعالة لتحقيق الأهداف الرئيسية للعقد الثاني: وهي تشجيع عدم التمييز وإدماج الشعوب الأصلية؛ وتعزيز المشاركة الكاملة الفعالة للشعوب الأصلية؛ وإعادة تعريف التنمية مع الحفاظ على الهوية، واعتماد سياسات وبرامج موجهة؛ وإقامة آليات رصد قوية، وتعزيز المساءلة على الصعيد الدولي والإقليمي وتشديدها بوجه خاص على الصعيد الوطني. ويحث برنامج العمل ”جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على إقامة شراكات قوية فيما بين الشعوب الأصلية، والحكومات، والهيئات الحكومية الدولية، والوكالات، والصناديق، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وتطوير تلك الشراكات وتعزيزها خلال العقد الثاني“. وسعيا إلى وضع توصيات بشأن الشراكات لعرضها على الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية، نظمت جمهورية غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي بالتعاون مع المنتدى والحكومة الدانمركية حلقة العمل المعنية بموضوع ”رؤى الشراكة في العقد الثاني للشعوب الأصلية في العالم“ في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في نووك، غرينلند. وقد شاركت الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وحكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي ومؤتمر إنويت القطبي في رعاية حلقة العمل وساهمت في تنظيمها.

ثانيا – تنظيم الأعمال

ألف – الحضور

٢ – شارك أعضاء المنتدى الدائم التالية أسماؤهم في حلقة العمل: ويلتون ليتلتشيلد، وإيدا نيكولايسن، وفيكتوريا تولي-كوربوز، وإدواردو أغيار دي أليدا، وليليان موزانغي مبيلا، وميشيل دودسون، ومريكي كوكاييف، ووليام لانغفيلد، وأوتيليا لاكس دي كوتي، وأكالوك لينغي، وخياومي تشين، وبافيل سولياندزيغا. ولم يتمكن كل من يوري بويتشينكو، ونينا بكاري فيغا، وبارشورام تامنغ، وحسن عيد بلقاسم من حضور حلقة العمل بسبب ارتباطات أخرى.

٣ – وحضر حلقة العمل خبراء من الدول الأعضاء التالية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى: بوروندي، وإندونيسيا، وكينيا، والمكسيك، والدانمرك، والنرويج، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والمجلس الصامي، واتحاد

شعوب بوليفيا الأصلية، ومؤتمر إنويت القطبي، والرابطة الروسية لشعوب الشمال الأصلية، ومؤسسة طبطيبا، ومركز موارد حقوق الشعوب الأصلية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية، والمركز الهولندي للشعوب الأصلية. وحضر حلقة العمل أيضا مسؤولون وخبراء من حكومة غرينلند.

٤ - وبلغ إجمالي عدد من حضروا حلقة العمل ٥٩ شخصا، بمن فيهم المراقبون (انظر المرفق الثالث).

باء - الوثائق

٥ - عُرض على المشاركين مشروع لجدول الأعمال ووثائق من إعداد الخبراء المشاركين. وتوجد قائمة بالوثائق في المرفق الثاني، وسوف تنشر في موقع أمانة المنتدى الدائم على الشبكة العالمية: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/

جيم - افتتاح حلقة العمل

٦ - ألقى يوزيف موتسفيلد، وزير المالية والخارجية في حكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي وفيكتوريا تولي - كوربوز، رئيسة المنتدى الدائم، وأكالوك لينغ، رئيس مؤتمر إنويت القطبي غرينلند، كلمات افتتاحية عند افتتاح حلقة العمل.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - عُينت تولي - كوربوز، وهنريت راسموسن، مستشارة حكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي، رئيستين لحلقة العمل، واختير ميك دودسون، عضو المنتدى الدائم، مقررا. وعرضت تولي - كوربوز في كلمتها الافتتاحية أهداف حلقة العمل ووجهت شكرا حارا لحكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ومؤتمر إنويت القطبي.

هاء - إقرار جدول الأعمال

٨ - يورد المرفق الأول جدول الأعمال المعتمد.

واو - إقرار النتائج والتوصيات

٩ - أقرت حلقة العمل في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ النتائج والتوصيات بالإجماع.

زاي – اختتام حلقة العمل

١٠ – اختتمت حلقة العمل بعد اعتماد النتائج والتوصيات في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

ثالثا – ملاحظات

١١ – قُدِّمت ست وعشرون دراسة إفرادية إلى حلقة العمل، وعُرضت فيها ٢٣ دراسة منها تلتها مناقشات. وبينما غطت الدراسات الإفرادية طائفة واسعة من مجالات الشراكة مع الشعوب الأصلية، فإن بعضها قد ركز على ميدان التعليم. وفيما يلي عرض موجز لأبرز النقاط التي أثيرت في المناقشات.

التشريعات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية

١٢ – أبرز الوفد المشارك من إندونيسيا أهمية بناء الشراكات في عملية التحرر من المركزية. وأوضح أن الإطار القانوني القائم في إندونيسيا يدعم مشاركة المجتمع المدني، ومن ضمنه منظمات الشعوب الأصلية، في المناقشات الدائرة على الصعيد الوطني حول المسائل التي تهم الشعوب الأصلية. وأوضح أن الديمقراطية هي أيضا شرط هام لإقامة حوار حقيقي بين الحكومة والشعوب الأصلية.

١٣ – وعالجت كلمة بوليفيا مسألة ملكية الأرض في إطار عملية الإصلاح الزراعي الوطنية، حيث أشير إلى أن قانون دائرة الإصلاح الزراعي الوطنية قد أقر في بوليفيا في عام ١٩٩٦، وهو يقضي بإحالة المطالبات المتعلقة بأراضي الشعوب الأصلية للنظر فيها في إطار عملية لتنظيم وتوثيق الملكيات الزراعية تعرف باسم عملية سان – تكو، قبل تمليك الأراضي للشعوب الأصلية. غير أن الدولة لم ترصد موارد مالية كافية لتنفيذ عملية سان – تكو. ومن ثم، فقد تشكلت شراكة بين اتحاد شعوب بوليفيا الأصلية، ومركز تخطيط أراضي الشعوب الأصلية، وحكومة بوليفيا، ووزارة الخارجية الدانمركية/سفارة الدانمرك الملكية. وكان من بين جوانب نجاح هذه الشراكة أن بوليفيا باتت الآن تعترف بحقوق الملكية الجماعية للشعوب الأصلية ومنحت حقوق الملكية الجماعية لأكثر من ٦ ملايين هكتار في الأراضي الواطئة. وبإمكان الشعوب الأصلية في بوليفيا متابعة آخر المعلومات المتعلقة بهذه العملية، وقد دربت سلطات الشعوب الأصلية على التعامل مع تشريعات الملكية الزراعية وعملية سان – تكو نفسها. وعلاوة على ذلك، فقد أدت هذه الشراكة إلى زيادة حجم أعمال التنسيق والتخطيط والرصد المنظمة بين الدولة والشعوب الأصلية بشأن عملية سان – تكو، وعززت من قدرة الشعوب الأصلية على التفاوض مع الدولة بشأن الموارد الطبيعية.

١٤ - وقام مركز موارد حقوق الشعوب الأصلية بعرض تجربة منظمات الشعوب الأصلية في التصدي بالأساليب القانونية لقانون من المقرر تنفيذه في إقليم سابمي الذي تقطنه شعوب أصلية، في النرويج. ففي عام ٢٠٠٣، قدمت الحكومة النرويجية مقترحا لسن قانون جديد بشأن منطقة فينمارك قبل التشاور مسبقا مع البرلمان الصامي. وقد أفاد البرلمان الصامي بأن مشروع القانون يهدر فرصة الشعب الصامي في فينمارك في البت في أمر الموارد الطبيعية. وقد أقام البرلمان الصامي شبكة دعم وكوَّن ائتلافا من خبراء حقوق الإنسان الدوليين وخبراء قانونيين من الشعب الصامي في النرويج وغيره من الشعوب الأصلية من أجل إطلاع لجنة القضاء على التمييز العنصري. وأجرت اللجنة الحكومية الدائمة لشؤون العدل حوارات مع البرلمان الصامي الذي علق بملاحظات جوهرية على مشروع القانون. ثم توصل الجانبان إلى اتفاق على إجراءات للتشاور بين الحكومة والبرلمان الصامي.

التعليم والثقافة

١٥ - قدم ممثل لوزارة التعليم المكسيكية بيانا عن خبرات التعليم الثنائي اللغة والتعليم المتعدد الثقافات. فحتى عام ٢٠٠١، كانت برامج التعليم الموجهة للشعوب الأصلية بلغاتها والشاملة لثقافاتها لا تتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي. وبحلول عام ٢٠٠١، أخذت عدة مؤسسات تعليمية تقيم شراكات مع الإدارة الاتحادية المكسيكية، وأجرت في الوقت ذاته كذلك مشاورات مع ٥١ طائفة من طوائف الشعوب الأصلية البالغ عددها ٦٢. وبفضل هذه الشراكات، أعدت مواد لوضع مقررات دراسية متعددة الثقافات في مراحل التعليم الثانوي والعالي. وكان من الاستراتيجيات الهامة الاستعانة بالخبرات المهنية في مجال التعليم. وكان من بين جوانب النجاح التي تحققت قبول التعليم المتعدد الثقافات باعتباره ركنا أساسيا من أركان سياسة التعليم وإنشاء مؤسسات متعددة الثقافات. وأُعدت مواد لوسائط الإعلام من أجل التوعية العامة.

١٦ - وكانت عملية إعادة المجموعات الأثرية والإثنوغرافية من الدانمرك مثالا على الشراكة بين متحف غرينلند الوطني ومتحف الدانمرك الوطني. وكانت القطع الاثنوغرافية والأثرية التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ في غرينلند تستخرج من غرينلند وتنقل أساسا إلى الدانمرك حتى عام ١٩٧٩ عندما تأسست حكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي. وأقام متحف غرينلند، الحديث الإنشاء آنذاك، شراكة مع متحف الدانمرك الوطني من أجل إعادة مجموعات غرينلند إلى موطنها. واتفق المتحفان مؤخرا على المبادئ الأساسية وكوَّنا لجنة لرصد عملية النقل.

١٧ - وشددت اليونسكو على ضرورة تعزيز التنوع الثقافي باعتباره مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للشعوب الأصلية. وتشارك اليونسكو في شبكة كبيرة من الشراكات تضم حكومات ولجان وطنية وبرلمانات ومنظمات غير حكومية ودوائر أكاديمية وجمعيات ووسائط إعلام ومدارس ومؤسسات ثقافية وعلمية وشركاء من القطاع الخاص. وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، تطبق اليونسكو نهجا متعدد التخصصات في التعامل مع المجالات المتصلة بالشعوب الأصلية، مثل التراث المادي وغير المادي، وتشجيع التعليم المتعدد الثقافات، وتعزيز الحقوق الثقافية، وإشراك الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار، وتعزيز أنظمة المعرفة المحلية والأصلية، وتوارث المعارف بين الأجيال، ودعم الجهود الرامية إلى إنشاء هيئات وشبكات استشارية وطنية للشعوب الأصلية على أيديها.

البيئة والتنمية المستدامة

١٨ - ركزت الدراسة الإفرادية المعنية بكينيا على إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة لأسباب معيشة الشعوب الأصلية وإدارة المنتزهات الوطنية. ولقد بدأ تنفيذ برنامج إيلا نغاتا واس لإدارة النظم الإيكولوجية في كينيا في عام ١٩٩٢ استجابة للبحث عن خيارات للإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية المستدامة، وفي ذلك الحين هاجرت الأحياء البرية تدريجيا من المنتزهات الوطنية ومحتجزات الصيد إلى المزارع المجتمعية، في أعقاب الزيادة الكبيرة في عدد الحيوانات والتدهور الملازم لهذه الزيادة في مناطق حفظ الطبيعة. ولقد أُجبرت مجتمعات الشعوب المحلية على تحمُّل مسؤولية المحافظة على هذه الحيوانات بدون الاستفادة منها. ويعتبر برنامج إيلا نغاتا واس بمثابة شراكة بين المجتمعات المحلية إيلا نغاتا واس وكيلونيتو بمنطقة لودوكيلاني بالدائرة الوسطى التابعة لمقاطعة كاجيادو، ومركز التنوع البيولوجي للمتاحف الوطنية في كينيا وهيئة الأحياء البرية الكينية. وبغية استحداث إدارة مستدامة للموارد الطبيعة للأراضي الجافة مع القيام، في الوقت نفسه بتحقيق توازن بين عمليات الحفظ والتنمية، فقد شملت بعض جوانب نجاح تلك الشراكة تسجيل منظمة مجتمعية ذات أدوار ومسؤوليات وظيفية؛ والمشاركة المجتمعية في إدارة البرامج؛ وتطوير السياحة الإيكولوجية لتوفير فرص للعمل؛ وتكنولوجيا جديدة منخفضة التكلفة لتربية النعام، وزيادة التعاون بشأن المعارف الطبية التقليدية؛ وإذكاء الوعي في المجتمعات المحلية بشأن المسائل الجنسانية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

١٩ - ويشهد شعب الباتوا في بوروندي عمليات تمكين جديدة في مجال التنمية المستدامة. فقد قامت المنظمة غير الحكومية التي تدعى منظمة الاتحاد من أجل النهوض بالباتوا بإقامة شراكة مع وكالة الكنيسة الكاثوليكية للتنمية فيما وراء البحار والمنظمة المشتركة بين

الكنائس للتعاون الإنمائي ووسط الإعلام وغيرها من الجهات. وتهدف هذه الشراكة إلى توفير إمكانية الحصول على التعليم الأساسي والاستفادة من الموارد الأساسية، وإدماج الباتوا في جميع جوانب الحياة بعموم المجتمع ومكافحة التمييز ضدهم. ونظم الشركاء أنشطة لبناء قدرات المجتمعات المحلية وموظفي منظمة الاتحاد من أجل النهوض بالباتوا والتي يشارك فيها الباتوا مشاركة مباشرة. وساهمت هذه الأنشطة في توعية الباتوا بشأن حقوق الإنسان وزيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية وتعزيز الاندماج السياسي والاجتماعي للباتوا في المجتمع الوطني.

٢٠ - وساهمت الشراكة الإقليمية بين ثلاث منظمات بمنطقة القطب الشمالي، منها منظمتان من منظمات الشعوب الأصلية، مساهمة كبيرة في قدرات منظمات الشعوب الأصلية الروسية. وتتألف الشراكة من المجلس الصامي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/وقاعدة بيانات الموارد العالمية أوندال. والرابطة الروسية لشعوب الشمال الأصلية. ولقد حددت الرابطة الروسية المشكلات المشتركة المتصلة ببيئتها ومصادرها الطبيعية التي تتعرض للخطر وإمكانية انقراضها الفعلي الوشيك، وقررت طلب المساعدة من المحافل الدولية. وبدعم من النرويج، أدى هذا القرار إلى وضع اقتراح لدعم الشعوب الأصلية بمنطقة القطب الشمالي في روسيا في خريف عام ١٩٩٨. وبناء على خبرات الصاميين في النرويج والسويد وفنلندا، وبدعم من المجلس الصامي، وفّرت هذه الشراكة لموظفي الرابطة الروسية التدريب وأنشطة أخرى في مجال الدعوة مما أسفر عن إذكاء الوعي بشأن أهمية معارف الشعوب الأصلية وزيادة مشاركة الرابطة الروسية في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢١ - ولقد ارتأى الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ضرورة إشراك الشعوب الأصلية في تنفيذ مشاريع المحميات وتوسيع نطاق الشراكة على صعيد السياسات العالمي. وفي المؤتمر العالمي للحدائق، المعقود في دربان عام ٢٠٠٣، أقيمت شراكة بين الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والمعني بالمناطق المحمية والفريق العامل المخصص والتابع للشعوب الأصلية وعدة منظمات تابعة للشعوب الأصلية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية. وتشمل بعض جوانب نجاح هذه الشراكة الحوار الفعال بين ممثلي الشعوب الأصلية ومجتمعات المناطق المحمية وزيادة الإقرار بقضايا الشعوب الأصلية وإدماجها في نتائج دربان، والتفكير في إنشاء مناطق محمية أوسع والإسهامات المتسقة في برنامج أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي المعني بالأعمال المتعلقة بالمناطق المحمية وزيادة مشاركة منظمات الشعوب الأصلية في برامج الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والمنظمات الأعضاء.

الشراكة في المجالات الأخرى

٢٢ - تبين خبرات منظمة العمل الدولية بشأن الشراكة مع كينيا وكمبوديا مختلف نهج أعمال منظمة العمل الدولية مع الشعوب الأصلية. ففي كمبوديا، حيث لا توجد هياكل واسعة تمثل الشعوب الأصلية مع اتسام القدرة على التفاوض بالضعف، يتم اتخاذ القرارات بالنيابة عن الشعوب الأصلية عوضا عن اتخاذ الشعوب الأصلية لهذا القرار بنفسها فيما يتعلق بالورقة الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك ضمن أمور أخرى. ولقد بدأ في كمبوديا تنفيذ مشروع طويل الأجل للتعاون في هذا الموضوع مع الحكومة وشركاء من الشعوب الأصلية يحمل عنوان ''اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء الشعوب الأصلية''، وذلك بغية تلبية الاحتياجات لبناء القدرات والحوار بشأن السياسات العامة في عام ٢٠٠٥. وفي كينيا، حيث يعاني الرعاة والمجتمعات التي تعتمد على الصيد والقطف من تزايد مصادرة أراضيهم - دعمت منظمة العمل الدولية سلسلة من الأنشطة فيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ وذلك بالمشاركة مع شبكة الأقليات الإثنية للرعاة والصيادين والقطّافين لكفالة الاستماع لآراء الشعوب الأصلية في عملية مراجعة الدستور والحصول على دعم الجهات المانحة الأخرى غير منظمة العمل الدولية.

٢٣ - وقد نصت المادة العاشرة من بيان دليل عمليات البنك الدولي لعام ١٩٨٢ على عدم وجوب تدخل موظفي البنك الدولي في سياسات الحكومات. ولقد جرى تنقيح السياسة منذ ذلك الحين، ولا سيما في عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٥. وعُقدت مشاورات مع أصحاب المصلحة الخارجيين لتنقيحها في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ ومرة أخرى في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، وذلك عندما استُشير أصحاب المصلحة الخارجيين والحكومات المقترضة والمنظمات غير الحكومية والخبراء الأكاديميون ومنظمات الشعوب الأصلية بشأن صياغة سياسة للشعوب الأصلية؛ وقد أُجريت٣٢ مشاورة عالمية وإقليمية وقطرية مع ٢٠٠ ١ من أصحاب المصلحة ينتمون إلى ٣٥ بلدا. وتم الحصول على إسهامات هامة ي تنقيح السياسات باجتماعات المنتدى الدائم والفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية (٢٠٠١-٢٠٠٤). ولقد أسفرت هذه المشاورات عما يعتبره البنك الدولي نوعا جديدا من التشارك مع الشعوب الأصلية - نوعا يقوم على الحوار المباشر مع الشعوب الأصلية من أجل تنقيح سياسات البنك الدولي، وذلك بالمقارنة مع ''المشاورات'' السلبية.

٢٤ - ويعمل الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية مع العديد من أنواع المنظمات وهو يشارك في كثير من أنواع الشراكات المختلفة. ويسترشد كل مجال من المجالات الأربعة لعمل هذا الفريق العامل - وهي النشر، وحقوق الإنسان ودعم المشاريع

وكسب التأييد – بالمبادئ التي تقوم عليها رؤاه للعمل مع الشعوب الأصلية. ويتمثل النشاط المتعلق بحقوق الإنسان في استنفاد شبكة ضخمة أثناء الاجتماع الأخير للجنة حقوق الإنسان إبان مناقشة مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. ولقد تسنى لممثلي الشعوب الأصلية أثناء ذلك الاجتماع استنفار منظمات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم لدعم استراتيجية موحدة ولمواصلة أنشطة الشبكة بعد انتهاء اجتماع اللجنة بغية تقديم إسهامات متضافرة للفريق العامل المعني بمشروع الإعلان.

٢٥ – ولقد تناولت مناقشة أجراها فريق من الخبراء بشأن مجلس المنطقة القطبية الشمالية العلاقة الإقليمية فيما بين الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية والعديد من الشركاء الآخرين المشاركين في البيئة والتنمية المستدامة لمنطقة القطب الشمالي. وفي أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، أصبح ينظر بشكل متزايد إلى منطقة القطب الشمالي باعتبارها منطقة إقليمية واحدة وأصبح التعاون الدولي للتصدي للتحديات البيئية المشتركة في منطقة القطب الشمالي هدفا مباشرا للشعوب الأصلية والحكومات والباحثين. ولقد وضعت منظمات الشعوب الأصلية والحكومات أهدافا مشتركة من أجل تأمين مشاركة مجدية للشعوب الأصلية في استراتيجية الحماية البيئية للقطب الشمالي وفيما بعد في مجلس المنطقة القطبية الشمالية. والشركاء الرئيسيون في هذه العملية هم حكومة كندا، التي قامت بدور رئيسي في إنشاء مجلس المنطقة القطبية الشمالية، فضلا عن الحكومات الداعمة الأخرى، ومن جهة الشعوب الأصلية، هناك المجلس الصامي ومؤتمر إنويت القطبي والرابطة الروسية لشعوب الشمال الأصلية. وأسفرت تلك الشراكة عن إنشاء مجلس المنطقة القطبية الشمالية في عام ١٩٩٦ وأدت إلى حصول الشعوب الأصلية بالقطب الشمالي على مركز المشاركين الدائمين، مما جعلها مساوية في حكم الواقع لمركز الدول الأعضاء بالاجتماعات الوزارية واجتماعات كبار مسؤولي المنطقة القطبية الشمالية وغيرها من الاجتماعات ذات الصلة بمجلس المنطقة القطبية الشمالية. وتحظى مشاركة الشعوب الأصلية في هذا المنتدى بدعم من أمانة الشعوب الأصلية المنشأة بالتعاون مع حكومة الدانمرك وحكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٦ – وشارك ممثل عن مؤسسة طبطيبا الفلبينية في زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في الفلبين. وبعد تعيين المقرر الخاص من قِبَل لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠١، قررت مؤسسة طبطيبا، وهي منظمة من منظمات الشعوب الأصلية، العمل من أجل دعوة المقرر الخاص لزيارة الفلبين نظرا لخطورة حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ولاستخدام إجراءات حقوق الإنسان كقناة لزيادة فعالية المشاركة مع الأمم المتحدة، ولإطلاع الأمم المتحدة عن كثب على معيشة الشعوب الأصلية

في الفلبين. وأقيمت شراكات قبل هذا المشروع وأثناءه بمشاركة مؤسسة طبطيبا وغيرها من منظمات الشعوب الأصلية وشبكاتها وأفرقة الدعم الخاصة بها داخل البلد. ونجحت هذه الشراكات، عن طريق هذه العملية، في تجميع العديد من الدراسات الإفرادية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية المرتكبة في عدة مجتمعات محلية. ولقد أصبح التقرير الرسمي للمقرر الخاص (E/CN.41/2003/90/Add.3) مرجعا رئيسيا بشأن حالة الشعوب الأصلية في الفلبين ويجري الآن تنفيذ عدد من أنشطة المتابعة.

٢٧ - ويغطي الاتفاق الخمسي الثالث بين بوليفيا والدانمرك الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، ويوسع نطاق الدعم الدانمركي ليشمل البرنامج القطاعي المعني بالشعوب الأصلية بمبلغ ٢٨ مليون دولار. وينص الاتفاق كذلك على دعم مواضيعي لعملية إصلاح القطاع العام والمصالحة الوطنية وحل الصراعات وحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين والزراعة والبيئة والتعليم. ويقوم البرنامج القطاعي الدانمركي المعني بالشعوب الأصلية على مجموعة متحدة من الشركاء هي: الدولة البوليفية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وإذ يركّز البرنامج على سندات الملكية الجماعية للأراضي، فإن لديه استراتيجية ذات أربعة جوانب تشمل: (أ) الدعم التقني وبناء القدرات في المعهد الوطني لإصلاح الأراضي؛ و (ب) الدعم المباشر لإدارة الشعوب الأصلية لأراضيها، و (ج) دعم مشاركة الشعوب الأصلية في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، و (د) دعم وكالة الوزارة للشعوب الأصلية لتعزيز قدراتها على إدماج الشعوب الأصلية في عملية التنمية.

٢٨ - وتقدم اليونيسيف مثالا للشراكة مع أطفال الشعوب الأصلية وشبابها لمجموعتين من أكثر الطوائف المهمشة بين الشعوب الأصلية - هما كابيهنج ودوماغات - وهما طائفتان تعانيان من الفقر المدقع والأمية والسخرة منذ عدة عقود. ولقد أُجري تقييم مجتمعي تشاركي في عام ٢٠٠٤ عن طريق شراكة شملت اليونيسيف ومكتب مقاطعة كمارينس الشمالية التابعة للجنة الوطنية للشعوب الأصلية ومختلف الوحدات الحكومية المحلية لمجالات المشروع بغية السماح لمجتمعات الشعوب الأصلية المستهدفة بإبراز الوقائع والمسائل الخاصة بحالتهم الراهنة. وهكذا جُمعت المعلومات والمنظورات وشملت الآراء والمناقشات والمشاورات مع العاملين البلديين، عن طريق استخدام طرائق ونهج قائمة على التقييم المجتمعي التشاركي. ويمكن اعتبار هذه الطرائق تشاركية بإشراك أفراد المجتمعات المحلية والاطلاع على آرائهم الخاصة، واعتبارها قابلة للتكييف، إذا اتسمت بما يكفي من المرونة بما يلائم ثقافة المجتمع وحالة أحوالها واتسامها بالابتكار عن طريق هيكلها الخفيف المتعلق بالتغييرات والتعديلات والابتكارات.

٢٩ - ويعتبر البرنامج الإقليمي للشعوب الأصلية شراكة بدأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٤. ويهدف هذا البرنامج، ضمن إطار سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتعلقة بالمشاركة مع الشعوب الأصلية، إلى تشجيع الحوار بين الشعوب الأصلية والحكومات وغيرها من الأطراف الأخرى المعنية في جميع أرجاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويشمل الشركاء الرئيسيون في المنطقة المنظمات الإقليمية والوطنية للشعوب الأصلية والجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية، مثل مصرف التنمية الآسيوي. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة يشمل الشركاء المنتدى الدائم ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بارتياد النهج القائم على حقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بتمكين المرأة. ويقوم البرنامج الإقليمي للشعوب الأصلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بمساعدة إندونيسيا وكمبوديا في مراجعة و/أو إعادة صياغة القوانين والسياسات الوطنية المتصلة بالشعوب الأصلية. ويشارك هذا البرنامج كذلك في تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وحيازة الأراضي وحقوق الموارد وتصنيف البيانات وتنمية القدرات وتبادل المعارف مع الشعوب الأصلية ومن أجلها.

٣٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، نظمت حلقة عمل بشأن موضوع " مشاركة الفئات المهمشة - والشراكات بين الشعوب الأصلية والحكومات والمجتمع المدني"، في بريزبين بأستراليا، وشارك في رعايتها أمانة المنتدى الدائم واللجنة الأسترالية المعنية بحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص. وحددت حلقة العمل الحاجة إلى زيادة الجهود زيادة كبيرة لإقامة شراكة فعالة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشعوب الأصلية. وتحقيقا لتلك الغاية، وضعت الحلقة قائمة مبادئ ترجع إليها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإشراك الشعوب الأصلية فيما يتعلق بسياقات عديدة، بما فيها نظم حكم الشعوب الأصلية وقوانينها وأقاليم الشعوب الأصلية وأراضيها ومعاهدها واتفاقاتها وغير ذلك من الترتيبات البناءة بين الدول و الشعوب الأصلية، والصناعات الاستخراجية وحفظ الطبيعة، والمشاريع الإنمائية القائمة على استغلال المياه، والسياحة وغيرها من المجالات، وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية، بما فيها الموارد البيولوجية والجينية والمعارف التقليدية. وتطالب القائمة المرجعية هذه تحديدا بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية؛ وآليات للتمثيل والمشاركة والتصميم والتفاوض والتنفيذ والرصد والتقييم وبناء القدرات. ويمكن الاطلاع على تقرير حلقة عمل بريزبين على الموقع التالي http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/workshops.html.

٣١ - وبيّنت خبرة مجتمعين محليين من مجتمعات الشعوب الأصلية في جنوب أفريقيا والمعروضة بحلقة العمل التأثيرات والاختلافات فيما بين الشراكة الجيدة وانعدام الشراكة على

الحكومة المحلية وتأثيرها على حياة الشعوب الأصلية. وبينما تمكن أحد هذين المجتمعين من الاستمرار عن طريق الحكم المحلي المعزز وإدارة الصراعات، فقد فقد الآخر السيطرة على الموارد الطبيعية وأصبح يعيش في فقر مدقع. ولقد بيّنت الممارسات الجيدة المشتركة والدروس المستخلصة من المجتمعين المحليين فيما يتعلق بإدارة أراضيهما ومواردهما الطبيعية كذلك الحاجة إلى بناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية لكي تتمكن من الحصول على دعم أفضل في المفاوضات مع القطاع الخاص. ووكالات الأمم المتحدة مطالبة بتعزيز أنشطتها في بناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية في هذا المضمار.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

٣٢ – يسير العالم بخطى حثيثة نحو إرساء الديمقراطية وكثيرا ما ساهمت الشعوب الأصلية في هذه العملية. وقد جاء الآن الوقت المناسب للدول والمجتمع الدولي للاستفادة من الممارسات الجيدة القائمة والمضي في تطوير السياسات، والقوانين والبرامج التي تعزز حقوق الشعوب الأصلية، وتقرير مصيرها، وتنميتها مع احترام هويتها وثقافاتها وكرامتها. وهناك اعتراف متزايد بثقافات الشعوب الأصلية، بما في ذلك ما لديها من أشكال التعبير الثقافي، ونظم معارفها ورؤيتها للعالم، بوصفها جزءا من التراث المشترك للإنسانية وموردا مهما من موارد التنمية المستدامة. ويتجلى هذا الاعتراف في اتفاقية حماية التراث غير المادي واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

٣٣ – ويتيح إعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة فرصا جديدة لإقامة الشراكات فيما بين الشعوب الأصلية والدول، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي تكريس الجهود لتنفيذ توصيات المنتدى الدائم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية.

٣٤ – وقد أثارت غايات وأهداف برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم تطلعات كبيرة نحو إقامة شراكات مع الشعوب الأصلية. وما كانت الشراكة من أجل العمل والكرامة، الموضوع الخاص للعقد الثاني، سوى تتويج لتلك الجهود.

٣٥ – هذا مع العلم بأن الشعوب الأصلية هي التي وضعت أصلا تصور المنتدى الدائم وروجت له. ويعد إنشاء المنتدى بعد ذلك، وولايته وتشكيله وكذلك طريقة عمله مثالا ساطعا للشراكة على المستوى الدولي بين الدول والشعوب الأصلية والنظام الحكومي الدولي.

فما إن يتم اعتماد إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يمكن أن يعمل بمثابة إطار شامل للشراكة بين الدول والشعوب الأصلية.

٣٦ - وتعتبر منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا فيما يتعلق بالصكوك القانونية الدولية والهيئات ذات الصلة بالشعوب الأصلية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية بوصفها القائمة برصد اتفاقيتيها رقم ١٠٧، ورقم ١٦٩، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بوصفها القائمة برصد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان وآليات المقرر الخاص، ذات تأثير في إدخال الحكومات وغيرها من الجهات في شراكات جيدة مع الشعوب الأصلية. وقد كان للتنسيق والتعاون على الصعيدين القطري والإقليمي من جانب منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الشعوب الأصلية نتائج إيجابية فيما يتعلق بتعميم هذه القضايا في البرامج والعمليات الإنمائية.

٣٧ - وقد حددت الدراسات الإفرادية المتنوعة التي عرضت على حلقة العمل الدروس المستفادة من تجارب الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية، والتحديات والعوامل المساعدة إلى جانب عدد من العناصر العامة لما يشكل الشراكة الجيدة مع الشعوب الأصلية.

ألف - عناصر الشراكة الجيدة (المتسمة بالفعالية والكفاءة)

٣٨ - يمكن تعريف الشراكة الجيدة باختصار على أنها الشراكة التي تنطوي على رؤية للوصول إلى هدف مشترك بتجميع أنواع مختلفة من المعارف والخبرات والموارد في تحالف وحوار مستمر يقوم على الاحترام المتبادل، والموافقة والتضامن.

٣٩ - وتشمل الشراكات المهمة بصفة خاصة مع الشعوب الأصلية المجالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) تعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية للشعوب الأصلية والاعتراف بها، ويشمل ذلك ضمن جملة أمور، حقها في تقرير المصير، وفي أراضيها وأقاليمها ومواردها (بما في ذلك حقها في عدم إزاحتها أو إعادة توطينها قسريا دون موافقتها الحرة المسبقة المستنيرة) وحقها في التنمية، وفي ثقافتها وهويتها ونظم معارفها؛

(ب) رصد وكفالة امتثال الحكومات لتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمعايير القائمة والمستجدة لحقوق الشعوب الأصلية؛

(ج) المعاهدات، والاتفاقات والترتيبات البناءة الأخرى بين الدول والشعوب الأصلية؛

(د) الحصول على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد البيولوجية، والموارد الجينية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية، بما يؤدي إلى إمكانية استكشافها أو تنميتها أو استخدامها؛

(هـ) وضع سياسات، وعمليات وبرامج ومشاريع، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التخطيط، والتنفيذ، والرصد والتقييم، والإنهاء – سواء كانت تخص الشعوب الأصلية مباشرة أو قد تؤثر عليها. ويشمل ذلك صياغة تشريعات وسياسات تتناول الشعوب الأصلية أو تؤثر عليها؛

(و) دراسات تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي واتفاقات الحصول على الموارد واقتسام الفوائد التي تؤثر على أراضي الشعوب الأصلية، وأقاليمها ومواردها؛

(ز) قطاع التعليم، وخصوصا إنشاء نظم تعليمية ثنائية اللغات، ومتعددة الثقافات وغير عنصرية وغير تمييزية، وذلك لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وكرامتها، وتثقيف الشعوب غير الأصلية لاحترام التنوع الثقافي. وهذا يشمل كفالة حصول الشعوب الأصلية على التعليم، على قدم المساواة؛

(ح) قطاع الصحة، وخصوصا الاعتراف بنظم المعالجة التقليدية للشعوب الأصلية وتعزيزها، ومعرفتها بالنباتات الطبية الشعبية وكفالة تمتعها بفرص متساوية في الحصول على الخدمات الصحية؛

(ط) إقامة العدل، وتشمل الاعتراف بالقوانين العرفية ونظم العدالة، وتعالج مسالة التمثيل غير المتناسب لأفراد الشعوب الأصلية في السجون، والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز والإعدام من دون محاكمة والأشكال الأخرى لانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ي) قضايا التراث الثقافي، بما في ذلك الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في التراث المادي وغير المادي، وفي نظم المعرفة، ورؤيتها للعالم، وأشكال التعبير الثقافي، والمقدسات وإعادة تراثها الثقافي ورفات أفرادها من المتاحف خارج أقاليم الشعوب الأصلية؛

(ك) إقامة وتعزيز منظمات للشعوب الأصلية، وشبكات، وتشكيلات وغيرها من المؤسسات التي تشمل تعزيز قدراتها على إجراء بحوث، والتعليم، والدعوة وقدراتها على الحكم.

٤٠ - وبما أن الشراكة الجيدة هي عملية، لذا من الضروري لإنجاح هذه العملية اشتراك كل شريك في جميع مراحل العملية ومستوياتها.

٤١ - وفي الشراكة الجيدة، يتم التشاور مع الشعوب والمجتمعات الأصلية عن طريق المؤسسات الممثلة للشعوب المعنية.

٤٢ - ويوفر الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في القانون إطارا مؤسسيا متينا للشراكات والعلاقات المثمرة.

٤٣ - ولا بد أن تقوم الشراكات مع الشعوب الأصلية على أساس المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة التي تعزز حقوق الشعوب الأصلية، أفرادا وجماعات، بما في ذلك حقها في تقرير المصير، وفي الأراضي، والأقاليم والموارد، وكفالة احترام مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة وتطبيق المبدأ الوقائي.

٤٤ - ينبغي أن تدعم الشراكات رؤية الشعوب الأصلية وأولوياتها لعملية التنمية.

٤٥ - ومن العناصر الضرورية لنجاح مثل هذه الشراكات إقامة شراكات مع نساء الشعوب الأصلية وإدماج بعد جنساني في هذه الشراكات.

٤٦ - فالشراكات الجيدة هي التي لا تقود إلى علاقات تبعية وإنما تقود إلى استقلالية الشعوب الأصلية المعنية في العمل.

٤٧ - وتشمل العناصر الحاسمة للشراكات المتسمة بالفعالية والكفاءة مع الشعوب الأصلية ما يلي:

(أ) الاحترام المتبادل والموافقة المتبادلة، والشفافية والمساءلة فيما بين الشركاء؛

(ب) التقارب والفهم المشترك للأهداف الجوهرية، والاستراتيجيات، والأنشطة، والنواتج والتأثيرات المتوقعة بين الشريك والآخر وفيما بين الشركاء بدلا من وجود أهداف مؤسسية منفصلة؛

(ج) التركيز على تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية وتأثيرها في عمليات رسم السياسات وصنع القرارات التي تؤثر على حياتها، وتضم مختلف الجهات الفاعلة التي تؤثر على مثل هذه العمليات لجميع الجهات الفاعلة المعنية؛

(د) التركيز على تطوير القدرات، ووضع التصورات له وتصميمه كعملية طويلة الأجل ذات مراحل تدريجية ومعالم واضحة؛ وأكثر ما يكون بناء القدرات فعالا هو عندما يضم جميع الجوانب – الشعوب الأصلية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين، وغيرهم من الجهات الفاعلة المعنية والجمهور بصفة عامة؛

(هـ) التخطيط والتنفيذ والتقييم بصورة مشتركة مع الشركاء، والنظر إلى الشراكات بوصفها عمليات تعلم مشتركة، وتوثيق الخبرات والدروس المستفادة وتقاسمها مع الشركاء الآخرين، في البلدان والأقاليم الأخرى؛

(و) إشراك شركاء في العمليات الدولية، إذ أنها كثيرا ما تشكل مصادر إلهام لتبادل الخبرات.

باء – عوامل التيسير

٤٨ – وفيما يلي بعض العوامل الميسرة التي تم تحديدها:

(أ) الاستراتيجيات التشاركية لأطفال وشباب الشعوب الأصلية ومعهم، تسهل الشراكات مع الشعوب الأصلية وحكوماتها، ويمكن أن يكون لها أثر حافز فيما يتعلق بالسياسات؛

(ب) المثابرة؛

(ج) الوقوف مع ما هو أخلاقي ومع الحق؛

(د) إقامة تحالفات استراتيجية؛

(هـ) بيان العلاقة بين مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة وفعالة وتحقيق نتائج أفضل للجميع؛

(و) الموازنة بين الضغوط الشديدة والحلول التوفيقية؛

(ز) تعرف الأطراف بعضها على بعض، كأفراد، ومعرفة الظروف التي يعمل في ظلها كل فرد؛

(ح) استزادة كل طرف بالمعرفة عن ثقافة الآخر؛

(ط) إقامة علاقات تسمح بالنقد المتبادل؛

(ي) قبول الاختلاف وعدم الاتفاق، مع كفالة السبل البناءة لتسوية المنازعات وتحقيق التوافق في الآراء؛

(ك) تطوير وسائط إعلامية لتعزيز نظم معارف الشعوب الأصلية ومواردها الثقافية.

جيم – التحديات، والعقبات والحواجز

٤٩ – ومن بين التحديات التي تم تحديدها ما يلي:

(أ) العنصرية والتمييز؛

(ب) قلة الوعي بحقوق الشعوب الأصلية، وضعف قدرة وحضور الصفوة بين موظفي المؤسسات الحكومية،أو الحكومية الدولية أو غير الحكومية؛

(ج) عدم وجود موارد كافية لمتابعة الخطط التي يضعها الشركاء، بما في ذلك التنفيذ؛

(د) مقاومة الشركاء للطرق الجديدة للنظر إلى الأشياء ولعمل الأشياء، والمقاومة للنهج الابتكارية والشاملة؛

(هـ) انعدام الثقة من منطلق التجارب السابقة؛

(و) عدم وجود بيانات كافية أو بيانات مصنفة متصلة بالشعوب الأصلية؛

(ز) عدم وجود مستوى كاف من القدرات المؤسسية بين الشعوب الأصلية وقيادات الشعوب الأصلية.

التوصيات

٥٠ – تتحمل الحكومات، والمجتمع الدولي، والمجتمعات والشعوب غير الأصلية مسؤولية لا محيد عنها تجاه الشعوب الأصلية، نظرا لما عانته وتعانيه هذه الشعوب من للتمييز والاضطهاد. ولذا، ينبغي اتخاذ تدابير وإقامة شراكات لضمان حماية واحترام حقوق الشعوب الأصلية وتحقيق رؤيتها للتنمية فيما يتعلق بثقافتها وهويتها.

٥١ – وأثناء العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، جرى حث جميع الجهات الفاعلة المعنية على إقامة شراكات قوية مع الشعوب الأصلية، وتطويرها وتعزيزها،ومع الحكومات والهيئات الحكومية الدولية، والوكالات، والصناديق البرامج، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وينبغي أن يكون برنامج العمل للعقد الدولي الثاني ومشروع الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية، عند اعتماده، بمثابة إطار العمل الأساسي لهذه الشراكات. ويجري تشجيع إنشاء هيئات وطنية ثلاثية، تشمل ممثلي الحكومات، ووكالات

الأمم المتحدة والشعوب الأصلية، لصياغة وتنفيذ برامج وطنية للعقد الثاني، بوصف ذلك شكلا من أشكال هذه الشراكات.

٥٢ - وينبغي مراجعة الدساتير والتشريعات الوطنية وإصلاحها لإزالة محتواها التمييزي والعنصري وضمان الاعتراف بحقوق الإنسان الجماعية والفردية للشعوب الأصلية، تمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥٣ - وفي الحالات التي توجد فيها شراكات (تاريخية) قائمة ومبنية على العلاقات القانونية بين الشعوب الأصلية والدول وفقا لمعاهدات واتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة الأخرى، ينبغي مراعاة هذه الشراكات، والالتزام بها، واحترامها وإنفاذها وتنفيذها وفقا لروحها ومقاصدها الأصلية؛ وينبغي إحالة الصراعات والمنازعات التي يتعذر تسويتها إلى هيئات مختصة وطنية وإقليمية ودولية متفق عليها بين الأطراف المعنية/الشركاء المعنيين.

٥٤ - وينبغي أن تكفل الدول للشعوب الأصلية التمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي، إن أرادت، والتمثيل في هيئات صنع القرار في المؤسسات المحلية والوطنية.

٥٥ - وينبغي أن تسعى الشعوب الأصلية سعيا جادا للمشاركة والشراكات مع آليات منظومة الأمم المتحدة القائمة على المستوى المحلي والقطري والإقليمي والدولي.

٥٦ - وينبغي أن تخصص الدول موارد للمؤسسات المناسبة، بما في ذلك اللجان والإدارات الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية، والوكالات الحكومية الأخرى ذات الصلة، والنظام القضائي، حتى تتمكن تلك الهيئات من تطبيق التشريعات والسياسات والبرامج التي تعنى بالشعوب الأصلية.

٥٧ - وينبغي إنشاء آليات بين الدول والشعوب الأصلية وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشعوب الأصلية، من أجل عقد حوارات منتظمة؛ ولتحسين عمليات التنسيق، وبناء الثقة وتسوية المنازعات.

٥٨ - وينبغي إنشاء آليات فعالة للتخطيط المشترك، ورصد التنفيذ، وتقييم الشراكات بين الشعوب الأصلية والجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول.

٥٩ - وينبغي أن تشجع منظومة الأمم المتحدة والدول توظيف الأشخاص من الشعوب الأصلية في القطاع العام على المستوى المحلي والوطني والدولي.

٦٠ - وينبغي أن تستعرض وكالات التنمية الدولية والجهات المانحة الأخرى إجراءاتها الخاصة بتقديم المساعدة وتقليل البيروقراطية فيها وتسهيل حصول الشعوب الأصلية على تلك المساعدات.

٦١ - وينبغي تحسين التنسيق داخل مختلف الوكالات الحكومية الدولية والجهات المانحة وفيما بينها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، فيما يتعلق بسياساتها، وبرامجها مشاريعها المشتركة مع الشعوب الأصلية

٦٢ - وينبغي أن تضع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ترتيبات وآليات خاصة لتمكين منظمات الشعوب الأصلية وممثليها من المشاركة الكاملة والفعالة في أنشطتها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الشراكات مع النساء والشباب والأطفال من الشعوب الأصلية.

٦٣ - وينبغي إنشاء آليات للأطراف لتسوية المنازعات، بما في ذلك اللجوء إلى نظم مستقلة للتحكيم وتسوية المنازعات.

٦٤ - وينبغي تشجيع وصول المنتدى الدائم إلى الهيئات الإدارية للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، والتحاور معها وتطوير ذلك وتعزيزه.

٦٥ - وينبغي أن تنشئ أمانة المنتدى الدائم، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، قاعدة بيانات للخبراء من الشعوب الأصلية وتبادلها داخل منظومة الأمم المتحدة.

٦٦ - وينبغي أن يكون جمع البيانات عن الشعوب الأصلية وتصنيفها أحد المجالات الرئيسية للشراكات بين الشعوب الأصلية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

٦٧ - وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تكثيف جهودها لتيسير الحوار والشراكات بين الدول والشعوب الأصلية فيما يتعلق بتلبية مطالب الشعوب الأصلية بإعادة تراثها الثقافي، وتقديم الدعم التقني كذلك للشعوب الأصلية في هذا المسعى، إن أرادت ذلك.

٦٨ - وينبغي إنشاء آليات عالمية وإقليمية ووطنية لحماية ورصد حالة الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية، والتي يتهددها خطر الانقراض.

التوعية وتعزيز القدرات وبناء القدرات

٦٩ - تشجع الدول ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات الشعوب الأصلية على توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة للشراكات، وتبادلها وترويجها، خلال الدورات السنوية للمنتدى الدائم وغيرها من المناسبات، وينبغي أن توفر للشعوب الأصلية المنشورات المتعلقة بالشراكات وتعميمها على نطاق واسع على جميع المعنيين.

٧٠ - وينبغي الاعتراف بهياكل الحكم التقليدية للشعوب الأصلية وغيرها من الهياكل، وتقديم الدعم الكافي لتقوية قدرتها على إقامة الشراكات.

٧١ - وينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من الأطراف الإنمائية الدولية والوطنية، أن تعزز قدرة الشعوب الأصلية على تحديد أولوياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها والارتقاء بها واستنساخها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأنشطة بناء القدرات الموجهة تحديدا إلى النساء والأطفال من الشعوب الأصلية.

٧٢ - وينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة أن تعزز قدرة موظفيها، بما في ذلك زيادة معرفتهم ووعيهم بحقوق الشعوب الأصلية والنهج القائم على حقوق الإنسان المتبع إزاء التنمية ومبادئ تعزيز التنوع الثقافي. كما ينبغي تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان المتبع إزاء التنمية، على المستوى القطري[(١)] وهو النهج الذي اعتمدته منظومة الأمم المتحدة، ويتضمن مبدأ عدم التمييز والمساواة والمشاركة الفعلية الكاملة.

٧٣ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الثنائية والجهات المانحة أن تتبادل على نحو منتظم الأدوات والممارسات المتعلقة بالعمل مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك دليل الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية بشأن أفضل الممارسات لإشراك الشعوب الأصلية في دعم البرامج القطاعية، واستحداث أدوات إضافية لأفرقة الأمم المتحدة.

٧٤ - وينبغي للمنتدى الدائم أن ينظر في وضع مبادئ توجيهية للشراكات الجيدة بين الشعوب الأصلية ومختلف الجهات الفاعلة.

٧٥ - وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تعزز التعاون بين القطاعات ويعزز القدرات فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية.

٧٦ - وينبغي للشعوب الأصلية أن تحدد أي المؤسسات التي تمثلها لها الحق في الدخول في شراكة باسم الشعوب أو المجتمعات المحلية المتأثرة. وحيثما يتعذر ذلك، ينبغي للشراكة أن تركز على بناء قدرات الشعوب الأصلية ذات الصلة في هذا المجال.

---

(١) اعتمد في عام ٢٠٠٣ بيان الأمم المتحدة بشأن الفهم المشترك للنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التعاون الإنمائي. وترد فيه إشارات إلى إدماج ومشاركة الشعوب الأصلية في نسخة عام ٢٠٠٤ المنقحة من المبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستوى القطري.

المرفق الأول

جدول الأعمال

حلقة عمل منتدى الأمم المتحدة الدائم بشأن رؤى الشراكة للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

(نوك، غرينلند، ١٤-١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦

الثلاثاء ١٤ شباط/فبراير

صباحا

حفل الافتتاح: تعيين رئيس حلقة العمل ومقررها

كلمة الافتتاح:

جوزف موتزفيلت، حكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي، وزير المالية والشؤون الخارجية

فيكتوريا تاولي كوربوز، رئيسة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

أكالوك لينج، رئيس مؤتمر أنويت القطبي لغرينلند

العروض والمناقشات

سياسة التعليم المتعدد الثقافات في المكسيك،

سيلفيا شميلكيس، وزارة التعليم، حكومة المكسيك

إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية من أجل كسب الرزق والتنمية

ميشاك مالو، متاحف كينيا الوطنية، حكومة كينيا

إعادة تراث غرينلند الثقافي من الدانمرك إلى غرينلند

دانيال ثورليفسن، مدير متحف ومحفوظات غرينلند الوطنية

إندونيسيا الديمقراطية: فرصة لحوار حقيقي عن قضايا الشعوب الأصلية

ديكي كومار، مستشار، البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لشعب باتوا في جمهورية بوروندي

ليبيرات نيكا يتري، عضو بالبرلمان

مساء

العروض والمناقشات (تابع)

دور منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والإقليمي في تشجيع الشراكات، بول مارتن، اليونيسيف، مكتب إكوادور

مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشعوب الأصلية في آسيا، شاندرا روي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تجارب الشراكة بين منظمة العمل الدولية والشعوب الاصلية في الكاميرون وكمبوديا، بريجيت فيرينغ، منظمة العمل الدولية

التعامل المباشر مع الشعوب الأصلية إبان عملية مراجعة سياسات البنك الدولي، نافين راي، البنك الدولي

الشراكات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة بيانات الموارد العالمية – أرندال والشعوب الأصلية: بعض الخبرات المكتسبة، كاثرين جونسين، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة بيانات الموارد العالمية – أرندال

تجارب الشراكات والهيئات الحكومية، ميركي كوكاييف، عضو المنتدى الدائم

الخبرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليليان موزانغي مبيلا، عضو المنتدى الدائم

التحالفات بين منظمات الشعوب الأصلية ووكالات التعاون الدولية في إطار توحيد أقاليم الشعوب الأصلية في بوليفيا، ديونيسيو غويتيريز، اتحاد الشعوب الأصلية في بوليفيا

الشراكات في سابمي مع تركيز خاص على قانون فينمارك، ماغني اوفي فارسي، مركز موارد حقوق الشعوب الأصلية

مواضيع الشراكات، جينز دال، فريق العمل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية

الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والشراكات مع الشعوب الأصلية: الدروس المستخلصة من تجربة المؤتمر العالمي للحدائق، بيتر بيلي لارسن، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة

الشراكة مع الأطفال، دالي روستن، مكتب اليونيسيف في الفليبين

الأربعاء ١٥ شباط/فبراير

صباحا

مناقشة لفريق من الخبراء عن نموذج مجلس القطب الشمالي للشراكة

ألكسندر كوبيليف، المجلس الصامي

بافل سوليااندزيغا، عضو المنتدى الدائم، الرابطة الروسية لشعوب الشمال الأصلية

كارل كريستيان أولسن (بوجو)، مؤتمر أنويت القطبي، غرينلند

العروض والمناقشات (تابع)

الشراكة والشعوب الأصلية – سياسات وخبرات الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية

إيدا نيكوليسن، عضو المنتدى الدائم

التعاون بين المفوضية الأوروبية والشعوب الاصلية

التحديات والفرص، توفي سوفندال بيدرسن، المفوضية الأوروبية

اليونسكو والشعوب الأصلية: شراكة لتعزيز التنوع الثقافي، عرض لمنشور جديد، سوزان شنوتغين، اليونسكو

دراسة أولية مقارنة في جنوب أفريقيا لطائفتين من السكان الأصليين الذين يعملون في الصناعات الاستراحية في أقاليمهم، ويليام لانغفيلدت، عضو المنتدى الدائم، لجنة CRI

الشراكة مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية: دراسة إفرادية من الفليبين، فيكتوريا تاولي–كوربوز، الرئيسة، المنتدى الدائم، مؤسسة طبطيبا

إشراك المهمشين – الشراكات بين الشعوب الأصلية والحكومات والمجتمع المدني، تقرير عن حلقة عمل الأمم المتحدة المعقودة في بريزبين، استراليا، ٢٠٠٥، مايكل دودسون، عضو المنتدى الدائم

عرض مشاريع التوصيات والمبادئ المقرر تضمينها في تقرير حلقة العمل إلى الدورة الخامسة للمنتدى الدائم

صياغة التوصيات

عرض الاستنتاجات والتوصيات وإقرارها

اختتام الاجتماع

المرفق الثاني

الوثائق

البيانات الافتتاحية: جوزيف موتزفيلت، فيكتوريا تاولي – كوربوز، أكلوك لينغي (Nuuk/2006/WS.doc1)

ويليام لانغفيلدت: دراسة أولية مقارنة في جنوب أفريقيا لطائفتين من السكان الأصليين (Nuuk/2006/WS. doc2)

فيكتوريا تاولي–كوربوز: الشراكة مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. دراسة إفرادية من الفليبين (Nuuk/2006/WS.doc3)

بارشورام تامانغ، تجارب التحالف الدولي مع الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية لبناء قدرات الشعوب الأصلية (Nuuk/2006/WS.doc4)

حسن عيد بلقاسم: الشراكة بين جمعية تاماينوت ومنظمة العمل الدولية (Nuuk/2006/WS.doc5)

ليليان موزانغي مبيلا: مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/برنامج إصحاح البيئة وحمايتها والحكومة الكونغولية لصالح السكان المستضعفين (Nuuk/2006/WS.doc5)

مايكل دودسن، إشراك المهمشين – الشراكة بين الشعوب الأصلية والحكومات والمجتمع المدني(Nuuk/2006/WS.doc7)

ميريكي كوكاييف، تجارب الشراكة بين الشعوب الأصلية والهيئات الحكومية الدولية (Nuuk/2006/WS.doc8)

إيدا نيكولايسن: الشراكة مع الشعوب الأصلية – سياسات وخبرات الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (Nuuk/2006/WS.doc9)

دور منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والإقليمي في تشجيع الشراكة – تقرير اجتماع فريق بنما للدعم المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٥ (Nuuk/2006/WS.doc10)

تجارب الشراكة بين منظمة العمل الدولية والشعوب الأصلية في كمبوديا وكينيا (Nuuk/2006/WS.doc11)

مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشعوب الأصلية في آسيا (Nuuk/2006/WS.doc12)

اليونسكو والشعوب الأصلية: شراكة لتعزيز التنوع الثقافي (Nuuk/2006/WS.doc13)

التعامل المباشر مع الشعوب الأصلية إبان عملية مراجعة سياسات البنك الدولي (Nuuk/2006/WS.doc14)

التقييم المجتمعي التشاركي، ثماني طوائف من الشعوب الأصلية في الفليبين، اليونيسيف (Nuuk/2006/WS.doc15)

بناء القدرات ومشاركة الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة للقطب الشمالي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة بيانات الموارد العالمية – أرندال (Nuuk/2006/WS.doc16)

تحديات وفرص التعاون بين المفوضية الأوروبية والشعوب الأصلية (Nuuk/2006/WS.doc17)

الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية من أجل دعم أسباب المعيشة والتنمية في كينيا (Nuuk/2006/WS.doc18)

إعادة تراث غرينلند الثقافي من الدانمرك إلى غرينلند (Nuuk/2006/WS.doc19)

إندونيسيا الديمقراطية: فرصة لحوار حقيقي بشأن قضايا الشعوب الأصلية (Nuuk/2006/WS.doc20)

الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لشعب الباتوا في بوروندي (Nuuk/2006/WS.doc21)

سياسات التعليم المتعدد الثقافات في المكسيك (Nuuk/2006/WS.doc22)

التحالفات بين منظمات الشعوب الأصلية ووكالات التعاون الدولية في توحيد أقاليم الشعوب الأصلية في بوليفيا(Nuuk/2006/WS.doc 23)

الشراكات في سامي مع تركيز خاص على قانون فينمارك في النرويج (Nuuk/2006/WS.doc24)

مواضيع الشراكات في إطار فريق العمل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية (Nuuk/2006/WS.doc25)

تجارب الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي للحدائق، ٢٠٠٣ + والمناطق المحمية والشعوب الأصلية: مساهمات دربان في المصالحة والعدالة (الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة) (Nuuk/2006/WS.doc.26)

مؤتمر أنويت القطبي: مساهمات الشعوب الأصلية التفاوضية في مجلس القطب الشمالي (Nuuk/2006/WS.doc27)

المرفق الثالث

الحضور

أعضاء منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

فيكتوريا تاولي – كوربوز

إيدا نيكوليسن

بافل سوليياندزيغا

أوتيليا لوكس غراسيا دي كوتي

مايكل دودسون

ويلتون ليتلتشايلد

إدواردو أغويار دي أليدا

ويليام رالف لانغفيلدت

زياومي كين

ليليان موزانغي مبيلا

ميريكي كوكاييف

أكالوك لينغي

الخبراء

ألكسندر كوبيليف، المجلس الصامي

ديونيسيو غيتييريز، اتحاد الشعوب الأصلية في بوليفيا

ماغني أوفي فارسي، مركز موارد حقوق الشعوب الأصلية

سيلفيا شميلكيس، المكسيك

جون ميشاك أوغونا مالو، كينيا

توريد جوهانسون أرنيغارد، النرويج

نان لي، الصين

ليبيرات نيكا يتري، بوروندي

ديكي كومار، إندونيسيا

كريستينا راسموسن، الدانمرك

توفي سوفندال بيدرسن، المفوضية الأوروبية

كارل كريستيان أولسن، موتمر أنويت القطبي

جيتر دال، فريق العمل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية

ميريام آن فرانك، المركز الهولندي للشعوب الأصلية

بيتر بيلي لارسن، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة

لارس كارل جنسين، رابطة غرينلند للبلديات

جيس بيرتيلسن، رابطة غرينلند للعمال

بريتا جوهانسن، منظمة الشبيبة الوطنية في غرينلند

دانيال ثورليفسن، متحف ومحفوظات غرينلند الوطنية

وكالات الأمم المتحدة

مكتب اليونيسيف في إكوادور

مكتب اليونيسيف في الفليبين

البرنامج الإقليمي للشعوب الأصلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي في بانكوك

منظمة العمل الدولية

البنك الدولي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اليونسكو

ممثلو حكومة غرينلند المتمتعة بالحكم الذاتي

جوزف موتزفيلت، وزير المالية والشؤون الخارجية

هنرييت راسموسن، مستشارة

إينوتيك هولم أولسن، القائم بأعمال نائب الوزير، وزارة الشؤون الخارجية

كوبيك كلايست، عضو في برلماني الدانمرك وغرينلند

إلين كريستوفرسن، لجنة برلمان غرينلند المعنية بالشؤون الخارجية والأمن

ماريان جنسن، عضو الفريق الاستشاري لاتفاقية التنوع البيولوجي المعني بالمادة ٨ (ي)

المراقبون

إيفون زونكا، جامعة غرينلند

إنغي سيدينغ، رابطة القطب الشمالي الدولية للعلوم الاجتماعية

أوبالوك بوبيل، جامعة غرينلند

لورا فيستغارد – نيلسن، جامعة غرينلند

مينيغواك كلايست، أمانة أعضاء غرينلند في البرلمان الدانمركي

آنيا هاين نيلسن، أمانة برلمان غرينلند

إينغا هانسن، تلفزيون غرينلند الوطني

كارولين بلاتو، إذاعة غرينلند الوطنية

بير جنسن، إذاعة غرينلند الوطنية

ميت لينغي، فن الأنوري

تيدا رافن، وزارة الحكم الذاتي، غرينلند

جيان لين، السفارة الصينية في الدانمرك

ميلي غابري، جامعة كوبنهاغن

صوفي كلوي ستاماتوبولو – روبيتز، جامعة أكسفورد

مالينا آبلسين، وزارة الشؤون الخارجية، غرينلند

الأمانة

ماريان ليكي تومسن، وزارة الشؤون الخارجية، غرينلند

جاكوب رومان هارد، وزارة الشؤون الخارجية، غرينلند

تينا نامانسن، وزارة الشؤون الخارجية، غرينلند

جانوس شمنيتس كلايست، وزارة الشؤون الخارجية، غرينلند

هالمار دال، مؤتمر أنويت القطبي

ليني كيلسن هولم، مؤتمر أنويت القطبي

رينا سكيفتي، مؤتمر أنويت القطبي

إلزا ستاماتوبولو، رئيسة أمانة المنتدى الدائم

هوي لو، مسؤولة الشؤون الاجتماعية، أمانة المنتدى الدائم